واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

أ/ خروبي مراد
أ/بحري أميرة
جامعة باتنة

الملخص :

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام متزايد للعديد من الدول النامية وبخاصة الجزائر وتسارع الكثير من هذه الدول إلى جلب وتوفير المناخ الملائم لتحقيقه، فالجزائر تملك المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري ،وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد.

فالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI في الجزائر تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر في الفترة 2000–2014، فقد بلغ عدد الاستثمارات الأجنبية 564 مشروع خارج قطاع المحروقات و يحتل قطاع الصناعة ،البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة من القيمة الاجمالية للاستثمارات المقررة.

Résumé :

Recevoir des investissements étrangers directs ont augmenté l'attention de nombreux pays en développement, surtout l'Algérie et bon nombre de ces États à apportent et climat adéquat pour atteindre, qualifié en Algérie et éléments concurrentiels pour attirer les investissements, en particulier le cadre législatif et organisationnelles et administratives, ainsi que le code des investissements, accroître les capacités du pays.

Agence nationale pour le développement de l'investissement ANDI en Algérie réaffirme que les investissements étrangers directs dans la période 2000 à 2014, un total de 564 projet d'investissement étranger en dehors du secteur de l'énergie et l'industrie, de plus en plus occupe les travaux de bâtiment, publics et Services de plomb de la valeur totale des placements.

المقدمة:

في ظل المستجدات والتحولات الدولية وكل ما تفرزه من متغيرات جديدة في أساليب وطرق التعاون والشراكة والاستثمار ووتبادل التجارب والخبرات بين الدول في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، والتي نجد من أبرزها كيفية توفير مناخ ملائم للاستثمار والشراكة الأجنبية .فإن تبني الجزائر لاقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية وكسلاح لمواجهة التطورات العالمية، اقتصاد السوق الذي يستدعي ويتطلب بالضرورة خوصصة المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، فكان على الجزائر أن تبحث وتعمل على ايجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى بيئة مناخ جيد وخصب للاستثمار، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي رغبة منها في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من مردودات إيجابية على عمليات النمو الاقتصادي، سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية، أو ارتباطه بشبكة الأسواق العالمية.

وعلى هذا الأساس بدأت الجزائر محاولتها في توفير الجو والمناخ المناسبين، وكل الشروط المساعدة والمحفزة على جلب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، والعمل على توجيههم نحو الاستثمار في قطاعات معينة خارج قطاع المحروقات

اشكالية البحث: مما سبق نطرح التساؤل التالي

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشرخارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 -2014

هذا التساؤل يطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي الضمانات الممنوحة للمستثمر الاجنبي داخل الجزائر؟
- ما حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال فترة 2000-2014؟
- كيف يوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و ماهي أهم القطاعات التي تجذب المستثمر الأجنبي خارج قطاع المحروقات؟

و للاجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى محورين

المحور الأول: واقع الاستثمار في الجزائر

المحور الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر و توزيعه

المحور الأول: واقع الاستثمار في الجزائر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا،نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل،بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية –ناهيك عن الدول المتقدمة– للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها. لهذا عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

المطلب الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر بعد الاصلاحات

1/ قانون النقد و القرض1990

"يعتبر القانون90– 10للنقد و القرض و الصادر في 14 أفريل 1990 [1]نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ،وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار.

2/ قانون الإستثمار 12/93

إن سنة 1993 تعتبر نقطة تحول بالنسبة للإقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق، وهذا من الناحية التشريعية حيث تم في هذه السنة إقرار قانون الإستثمار 12/93 في 05اكتوبر 1993[2]، من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك، وتضمن هذا المرسوم مجموعة من الإجراءات التشريعية والإعفاءات الضريبية والحوافز التي جعله من بين أفضل القوانين الإستثمارية في البلدان العربية.

3/ قانون تطوير الإستثمار 2001:

لقد حدد القانون الجديد للاستثمار 2001[3] النظام العام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب[4].

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

من خلال المرسوم التشريعي رقم 12/93 والنصوص لقانون النقد والقرض رقم 10/90 أكدت الجزائر عزمها واستعدادها لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، وتدعيمه من خلال

إقرارها لسياسة المفتوح بإعتباره المحرك الأساسي للدعم الرئيسي لبناء الإقتصاد الوطني وتجسيد مبدأ التعاون مع الخارج، وعلى هذا الأساس نشير إلى ضمانات التي أقرتها الدولة الجزائرية والمتعلقة بحماية الإستثمارات والمنصوص عليها قانونيا فيما يلي:

1. **الحماية القانونية:** وتتمثل في المبادئ التالية:

- مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين والإستثمارات[5]؛
- مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر والإستثمار[6]؛
- ضمان حرية التحول؛
- ثبات القانون المطلق الاستثمارات.

2. **الضمان القضائي:** يتمثل في:

- قضاء الدولة JURUDICATION ETATIQUE:
- اللجوء إلى التحكيم الدولي:

3. **التسهيلات الإدارية:** قام المشرع الجزائري بإنشاء المكتب الموحد الذي يتكفل بكل المسائل المتعلقة بإنجاز وتحقيق الاستثمارات حيث تشكل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات النموذج لهذا المكتب الموحد ولقد نص عل هذه الوكالة المرسوم التشريعي. 93-12- المؤرخ في 1993/04/05 بالمواد07 و 08،كما تعتبر هذه الأخيرة بمثابة مؤسسة ذات طابع إداري وتتميز بشخصيتها المعنوية واستقلالها المالي حسب ماجاء في المادة رقم 01[7].

المحور الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر و توزيعه

"تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيم يلي سنوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الأخيرة و توزيعها.

المطلب الاول: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر

1/ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات ، خاصة الإطار

التشريعي، والتنظيمي والإداري ،وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد ويوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013 ، كما يلي :

الجدول رقم01 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (2000 – 2013). الوحدة :مليون دولار أمريكي .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة التدفق	280,1	1 107,9	1 065,0	633,7	881,9	1 081,1	1 795,4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة التدفق	1 661,8	2 593,0	2 746,4	2 301,0	2 581,0	1 499,0	1 691,0

المصدر : تم اعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على :

1 – قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي2014

2- Banque d'algerie évolution économique et monétaire en Algérie ; rapport 2014

ويعود السبب الرئيسي لهذا النمو الملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة للسياسات المتبعة من طرف الدولة وكذا التحفيزات والامتيازات التي أصبحت تمنحها الجزائر للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي تتميز به الجزائر عن باقي الدول العربية ودول المغرب العربي وكذا الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده الجزائر،حيث بلغ متوسط هذه التدفقات 1.68 مليار دولار امريكي خلال الفترة 2000–2013

2/ تطور الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة2002–2014

بالرغم من التطور الذي شهدته الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؛فبعد ما كان مجموع هذه الاستثمارات خلال الفترة 2000–2011(451 مشروع) ثم ارتفع الى (468مشروع) في الفترة 2002–2013، واخيرا الى (564مشروع) سنة2014، الا ان هذه المشاريع لا تزال تمثل 1%من اجمالي قيمة

الاستثمارات (المحلية والاجنبية) وهذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم02: تطور حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة2002 -2014

نوع الاستثمار	الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة2002 -2014	
	عدد المشاريع	المبلغ مليون دج
الاستثمارات المحلية	58 324	8 018 771
الاستثمارات الاجنبية منها:	564	2 354 099
المجموع الكلي	**58 888**	**10 372 871**

المصدر : تم اعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على :

Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2014.

voir site web : http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** يمكن توزيع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر على حسب:

1/ حسب قطاع النشاطات

الجدول رقم 03: حصيلة المشاريع الإستثمارية المنجزة (الإستثمارات الأجنبية المباشرة) فترة 2002-2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	**1,60%**	5 495	**0,23%**	619	**0,54%**
البناء	95	**16,84%**	59 713	**2,54%**	18 675	**16,40%**
الصناعة	324	**57,45%**	1 613 708	**68,55%**	63 928	**56,14%**
الصحة	6	**1,06%**	13 573	**0,58%**	2 196	**1,93%**
النقل	19	**3,37%**	12 405	**0,53%**	1 639	**1,44%**
السياحة	10	**1,77%**	462 619	**19,65%**	14 080	**12,36%**
الخدمات	100	**17,73%**	97 145	**4,13%**	11 242	**9,87%**
الاتصالات	1	**0,18%**	89 441	**3,80%**	1 500	**1,32%**
المجموع	**564**	**100%**	**2 354 099**	**100%**	**113 879**	**100%**

***Source** : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2014.*

voir site web** : **http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2013

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، و التي تبلغ نسبتها، **57.45%** ،**16.84%** ،**17.83%** في كل قطاع على التوالي

أو من حيث مناصب الشغل التي وفرتها تصل نسبتها في قطاع الصناعة**56.14 %** و نحو**16.40%** في قطاع البناء و الاشغال العمومية و**9.87%** في قطاع الخدمات.

أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة، من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى **0.54%** رغم سلسلة الإصلاحات و التحفيزات الممنوحة للقطاع. و هذا ما يبينه الجدول رقم 03

2/ حسب القطاع الفرعي للنشاطات

الجدول رقم 04: الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع الفرعي للنشاطات في الفترة 2002-2010

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج
الزراعة، الصيدالبحري، الصيد البري،إستغلال الغابات	3	1
المياه، الطاقة	13	256
المحروقات	1	0,24
الخدمات و الأشغال العمومية و البترولية	6	19
المناجم، المحاجر	2	3
الصناعة الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	51	29
مواد البناء، السيراميك، الزجاج	20	80
المباني و الأشغال العمومية	56	10
الكيمياء، المطاط و البلاستيك	46	137
الصناعة الغذائية، التبغ، الكبريت	32	18
صناعة المسنوجات، الجوارب، الملابس الجاهزة	3	0,04
صناعة الجلود و الأحذية	1	0,02
الصناعة الخسبية، الليج، الورق، الطباعة	18	3
الصناعات المختلفة	14	1
النقل و الألات الإضافية للنقل، الإتصالات	13	4
السياحة	6	8

الخدمات المقدمة للشركات	48	19
الخدمات التجارية القدمة للأسر	7	0,20
المؤسسات المالية	14	3
الترقية العقارية	3	11
الصحة	2	5
الإتصالات السلكية و اللاسلكية	1	98
المجموع الكلي	360	706

Source : *Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.*

voir site web : **http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets**

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث تحتل قطاعات الصناعة ، البناء و الاشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة ، أو من حيث المبالغ المالية المقررة إن هذه القطاعات تتميز بمردودية عالية للشركات الأجنبية ، خاصة في قطاع المحروقات ، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ1999، مثل شركة غلاكسو سميث كلاين Glaxo Smith Klin البريطانية و الشركات الأمريكية " فايزر ، و باكستار ، و ليلي " بمبلغ **100** مليون دولار"[8].وايضا الصناعة الحديدية (استثمار في الحديد الصلب مصنع الحجار،عنابة، و الصناعة الغذائية التبغ، الكبريت

اما فيما يخص قطاع الخدمات فتركز على الخدمات الممنوحة للشركات (التأمينات بمختلف انواعها) ، وبالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية فيما يخص هذا القطاع فإن سوق الإسمنت يشهد حضورا كبيرا للشركات العربية ، خاصة بعد أن إرتفع الطلب المحلي على الإسمنت إلى إلى **17 مليون طن** خلال 2010 نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب و السكك الحديدية ، حيث أن الشركات الوطنية لا توفر إلا **8 مليون طن** من الإسمنت و **2.5 مليون طن** تتوفر عن طريق الاستيراد ، ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق أنشأ المجمع أوارسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنتAlgeria Cement Company

والتي تستطيع أن توفر 4 مليون طن من الإسمنت، بالإضافة إلى إستثمار مجمع فرعون Le Groupe Pharaon

السعودي الذي إشترى **10 %** من رأسمال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف ويتوقع أن تزيد من الإنتاج ب 1 مليون طن[9].

3/ حسب جنسية المشروع

الجدول رقم 05: الإستثمارات الأجنبية المباشرةفقط حسب جنسية المشروع في الفترة 2002-2010

	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج
الجزائريين الغير مقيمين	7	0,13
الألمانيا	2	5
الأمريكيا	2	0,10
القطرية-البحرينية	1	0,01
البرازيلية	1	0,0038
الكندية	2	0,28
الصينية	22	13
المصرية	14	48
الإماراتية	1	0,11
الإسبانية	3	3
الفرنسية	36	9
الفرنسية-الإسبانية	1	0,09
الفرنسية - اللبنانية	2	1
الهندية	1	0,20
الإيطالية-اللبنانية	1	0,05
الإيطالية	5	1
الإيطالية-السويسرية	1	0,05
الأردنية	9	2
الأردنية-المصرية	1	0,13
الأردنية الإماراتية	1	0,18

الأردنية–اللبنانية	1	0,08
الكويتيين	1	98
اللبنانية	13	0,48
الليبية	22	0,33
المغربية	3	2
النيجيرية	1	0,0014
البرتغالية	2	0,01
القطرية	1	1
الروسية– الفرنسية	1	0,47
السعودية	3	3
السعودية–الفلسطينية–الأردنية	1	7
السنغافورية	1	0,01
السورية	8	1
التونسية	11	2
التركية	25	6
المجموع الكلي	205	222

Source *: Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.*

voir site web : http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets

الملاحظ من الجدول هو سيطرة 4 دول و هي فرنسا،تركيا، ليبيا و الصين على حوالي **51%** من مجوع المشاريع الأجنبية المباشرة و هذا في الفترة 2002–2010، و تعتبر فرنسا من اهم الدول المستثمرة في الجزائر ب 36 مشروع.

و الملاحظ أيضا ان البلدان الخليجية (قطر، السعودية،.....) لا تستثمر في الجزائر بشكل كبير (قطر مشروع واحد، السعودية 3 مشاريع) ، بالرغم من النية المزعومة من هذه الدول بانجاز مشاريع هامة في الجزائر ، مما يؤكد ان الجزائر لم تستفد من الرساميل و المشاريع الخليجية ؛ أي أن هناك تردد كبير من الاستثمارات الخليجية المباشرة في الجزائر بالرغم من التعهدات و الاتفاقيات الموجودة

أما باقي الدول العربية فاننا نجد ان كل من ليبيا ،لبنان،مصر، الأردن و تونس تمتلك **69**استثمار أجنبي داخل الجزائر.

4/ حسب الشراكة جزائرية أجنبية

ان الإستثمارات الأجنبية المباشرةفقط حسب الشراكة في الجزائر خلال الفترة 2002-2010 وصلت الى 155 مشروع ،وبعد ملاحظة هذه المشاريع فاننا نجد أن الشراكة الجزائرية-الفرنسية تحتل المرتبة الأولى ب **39** مشروع ثم تليها الشراكة الجزائرية – الاسبانية ب **22** مشروع و الشراكة الجزائرية –الايطالية ب **9** مشاريع.

كما نلاحظ ان فرنسا تحتل المرتبة الاولى في الاستثمارات الأجنبية في الجزائر سواء اكان استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة .

بالنسبة للشراكة الجزائرية مع باقي الدول العربية فتبقى منخفضة باستثناء الشراكة الجزائرية التونسية،وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم06: الإستثمارات الأجنبية المباشرةفقط حسب الشراكة في الفترة 2002-2010

التعين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج
الجزائريين (المقيمين+الغير مقيمين)	3	0,01
الجزائرية-الألمانية	1	7
الجزائرية- الأمريكية	3	19
الجزائرية- الإنجليزية	2	0,08
الجزائرية-الأسترالية	1	3
الجزائرية- البحرينية	1	0,03
الجزائرية- البلجيكية	7	3
الجزائرية- الكندية-الإماراتية	1	64
الجزائرية- الصينية	1	16
الجزائرية- المصرية	2	100
الجزائرية- الإماراتية	3	2
الجزائرية- الإسبانية	22	139
الجزائرية-الفرنسية	39	31
الجزائرية- الفرنسية-الألمانية	1	0,04
الجزائرية- الفرنسية-المصرية	1	15
الجزائرية-الفرنسية-اللبنانية	2	0,23
الجزائرية- الفرنسية- موناكو	1	1

الجزائرية– اليونانية	1	1
الجزائرية– الهولوندية	1	0,05
الجزائرية–الإمارتية	1	3
الجزائرية– الهندية	2	0,26
الجزائرية– الإيرلندية	1	0,01
الجزائرية– الإسلندية–التونسية	1	1
الجزائرية–الإيطالية	9	1
الجزائرية– الأردنية	3	0,12
الجزائرية– الأردنية–السعودية	1	1
الجزائرية– الكويتية–الليبية–الأردنية	1	0,02
الجزائرية–اللبنانية–الفرنسية	1	0,02
الجزائرية– اللبنانية	2	1
الجزائرية– اللوكسمبورغية	4	5
الجزائرية– المغربية	2	0,24
الجزائرية–النرويجية	1	0,06
الجزائرية– الفلسطينة	1	0,20
الجزائرية–الفلسطينية–الأردنية	1	3
الجزائرية– البرتغالية	4	1,21
الجزائرية– السعودية	3	15
الجزائرية– السينغابورية	4	20
لجزائرية– جنوب إفريقيا	1	30
الجزائرية– السويسرية	2	0,22
الجزائرية–السورية	3	0,02
الجزائرية–التونسية	10	2
الجزائرية–التركية	3	1
الصينية	1	0,02
المجموع الكلي	155	483

Source : Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.

voir site web : **http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets**

وبعد سنة 2011 تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات سواء اكانت عن طريق الشراكة او مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي حيث بلغت **564** مشروع منها **238** مشروع مع الاتحاد الاوروبي و **171**مشروع للدول العربية وهذا ما يدل على دخول اكبر للمستثمرين العرب الى الجزائر بعد 2010 و الى غاية 2014 وهذا يرجع للأوضاع السياسة و الاقتصادية التي تعاني منها اغلب الدول على عكس الجزائر،ويمكن اعطاء فكرة شاملة حول الاستثمارات الاجنبية التي تشرك الأجانب خلال الفترة 2002-2014 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 07: الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشرك الاجانب في الفترة 2002-2014

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوربا	316	839 295
الاتحاد الأوروبي	238	519 485
أسيا	53	115 219
أمريكا	10	63 171
الدول العربية	171	1 243 455
استراليا	1	2 974
شركات متعددة الجنسيات	13	89 985
المجموع	564	2 354 099

المصدر : تم اعداد الجدول من طرف الباحثة بالاعتماد على :

Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2014.

voir site web : http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

الخـــــاتمـــة

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثارا في مجملها إيجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له، والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء عن ذلك .لذا فتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أمرا مبكرا، ذلك أن تجربة الانفتاح على رأس المال الأجنبي لم تترسخ بعد، ثم إن معظم الاستثمارات تتركز في قطاع المحروقات الذي يعد القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني ويفسر معظم النمو المحقق، ولا يعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في الجزائر مؤشرا يعكس نمو الاقتصاد الوطني، وقد تنعكس الصورة في حالة تآزره مع نمو الاستثمار المحلي.

وتبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية لتسليط الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين والاستفادة من إمكاناتهم وخبرتهم،

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى بعض النتائج يمكننا ذكرها فيما يلي:

1- تشهد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تطورا ملحوظا من حيث العدد و القيمة و ذلك خلال الفترة2000-2014، إلا انه من خلال بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، يتبين بأنها تتوزع بشكل غير متجانس بين مجمل القطاعات؛

2- الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوعا ما؛

3- انعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية، والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن تبسيط الإجراءات والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على زيادته؛

4- لم ترق الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات لتلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائري؛

5- عدم الاستقرار السياسي له دور كبير في تنفير المستثمر الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الفساد والبيروقراطية.

التهميـــش

[1]– قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990،المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد39 .

[2]– المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64

[3] – الأمر01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 /2011

[4] – – عبدات مراد: تحري رؤوس الأموال في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص112

[5] – المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12

[6] – عبد المجيد أونيس: الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،17-18 افريل، الجزائر،2006،ص 255

[7] – المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 319/94، المتعلق بتحديد صلاحيات تنظيم وتسيير APSI

[8] – –نسرين برجي و مبارك بوعشة: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية قطاع المحروقات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العدد 2012/31،ص 68

[9] – المرجع نفسه ، ص 69